خلال الاجتماع الأسبوعي لمجلس الوزراء

التوجيه بسرعة استكمال حصر المباني المتضررة من السيول في حضرموت والمهرة

مناقشة مذكرة الشؤون القانونية بشأن إنشاء صندوق للكوارث وإحالته للدراسة

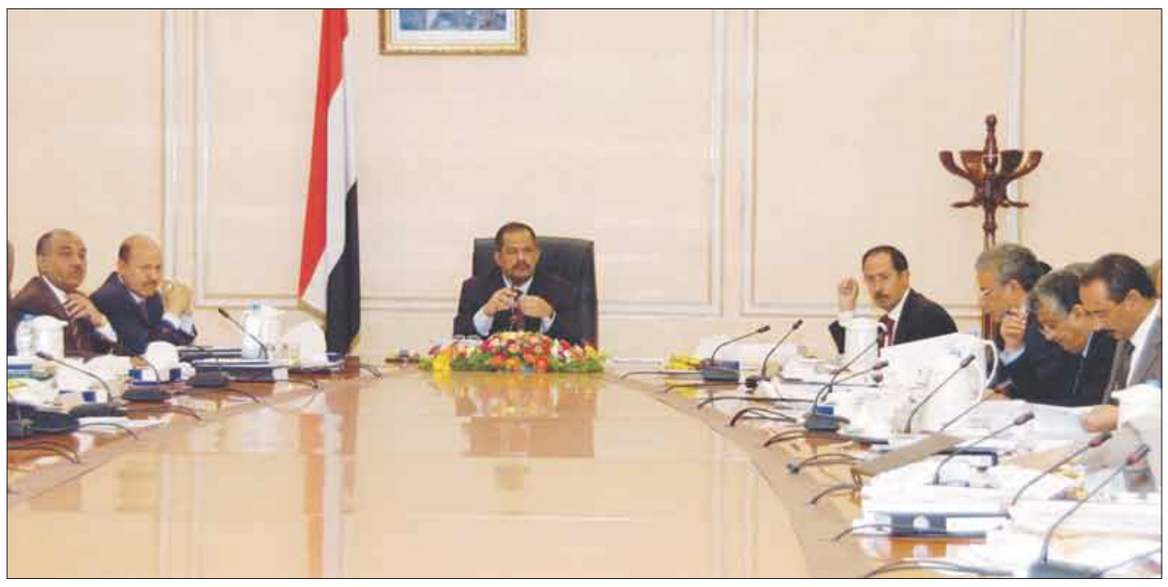

صنعاء/ سبأ:

وجه مجلس الوزراء اللجنة الميدانية برئاسة نائب رئيس الوزراء للشؤون الداخلية المكلفة بالإشراف على عملية إيواء المتضررين من الأمطار والسيول في محافظتي حضرموت والمهرة بالمنطقة الشرقية بسرعة استكمال عملية حصر المباني التي تهدمت جراء تلك الكارثة في المناطق المتضررة وذلك بالتنسيق مع المجالس المحلية في المحافظتين ومختلف مديرياتهما.

وأكد المجلس في اجتماعه الأسبوعي أمس برئاسة الدكتور علي محمد مجور، رئيس المجلس أهمية اقتراح الآلية المناسبة لتعويض أصحاب تلك المنازل في أسرع وقت ممكن وتحديد الأراضي البديلة لعمليات إعادة البناء التي ينبغي أن تكون بعيدة عن مجاري السيول.

وكان المجلس قد اطلع على التقرير الأولي لرئيس الوزراء رئيس اللجنة العليا للطوارئ حول حجم الاضرار التي لحقت بالمنازل والإجراءات المتخذة لإيواء أصحابها بصورة مؤقتة الى حين تعويضهم.

وناقش مجلس الوزراء مذكرة وزير الشؤون القانونية بشأن انشاء صندوق للكوارث ومتطلبات إنشائه من النواحي القانونية وذلك للتعامل السريع مع الآثار الناجمة عن الكوارث بصورة منظمة وأكثر ديناميكية وفي مختلف الظروف ، وأقر إحالة المذكرة الى فريق عمل برئاسة نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي لدراسة الموضوع وإعداد مشروع القرار الخاص بإنشاء الصندوق والأخذ بعين الاعتبار الاستفادة من تجارب الآخرين في هذا الجانب.

ووافق المجلس على اتفاقية القرض الموقعة مع الصندوق السعودي للتنمية لتمويل مشروع الطريق المزدوج عمران ـ صنعاء ـ ذمار ـ تعز ـ عدن المرحلة الأولى وذلك بمبلغ وقدره 400 مليون ريال سعودي ووجه بإحالتها إلى مجلس النواب لاستكمال الاجراءات الدستورية اللازمة للمصادقة عليها.

ويهدف المشروع الذي تقدر تكاليفه الاجمالية بحوالي مليار و950 مليون دولار إلى تطوير شبكة النقل البري وتنمية المناطق الحضرية والريفية في الجمهورية والمشروع يتكون من طريق مزدوج مواز للطريق القائم وذلك بعرض 45ر13 متر لكل اتجاه بالاضافة إلى جزيرة وسطية بعرض 6ر3 متر وأكتاف على الجانبين بعرض 6ر3 متر لكل اتجاه.

وتشمل هذه المرحلة المقطع الثاني صنعاء ـ ذمار ـ بيت الكوماني ـ بطول 95 كيلو متراً وذلك من اجمالي طول الطريق البالغ 420 كيلو متراً حيث تم اختيار هذا المقطع نظرا لكثافة حركة المركبات فيه.

واطلع مجلس الوزراء على المذكرة المقدمة من نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي بشأن نتائج المباحثات مع بنك الاستيراد والتصدير الكوري لتمويل مشروع المعهد الفني العالي اليمني ـ الكوري ، وأقر بهذا الخصوص الموافقة على مسودة اتفاقية القرض المتفاوض عليها بين الحكومة وبنك التصدير والاستيراد الكوري لتمويل مشروع المعهد المذكور بمبلغ يعادل 15 مليوناً و380 ألف دولار وبفترة سداد تبلغ 30 عاما منها فترة سماح عشر سنوات.

وفوض المجلس نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية بالتوقيع على اتفاقية القرض والترتيبات الخاصة بها ومن ثم عرضها على المجلس لاستكمال الاجراءات الدستورية اللازمة بشأنها.

ويهدف المعهد إلى تعزيز القدرات البشرية في مجال التعليم الفني العالي بما ينعكس إيجابا على واقع التعليم الفني بمستوياته وتخصصاته المختلفة وتنمية دور هذا النوع من التعليم في توفير الأيدي العاملة المؤهلة تأهيلا عاليا والملبية لمتطلبات سوق العمل المحلي والخارج.

وأحال المجلس مشروع قانون المعلومات المقدم من المركز الوطني للمعلومات الى مجلس النواب لاستكمال الإجراءات الدستورية اللازمة لإصداره.

ويهدف المشروع الذي يأتي في إطار الحرص المشترك للسلطتين التنفيذية والتشريعية تجاه تنمية قطاع المعلومات وإيجاد نظام وطني للمعلومات.. يهدف الى تأمين حق المواطن في الحصول على المعلومات وتوسيع قواعد ممارسة الحقوق والحريات وتعزيز مقومات الشفافية وتوسيع فرص المشاركة الواعية والمسؤولة ، من خلال تمكين المجتمع من تنمية قدراته للاستفادة من المعلومات وخدمة توجهات التنمية الاقتصادية والبشرية في مختلف المجالات ، مع الأخذ بعين الاعتبار أمنية المعلومات المرتبطة بالأمن القومي للبلد.

وشكل المجلس لجنة وزارية برئاسة نائب رئيس الوزراء للشؤون الداخلية لمراجعة مشروع القرار الجمهوري المقدم من وزير الإعلام بشأن إنشاء الهيئة العامة للاستعلامات والتوثيق الإعلامي وبحيث ترفع اللجنة تقريرا الى المجلس بنتائج اعمالها في اجتماع قادم.

وتهدف الهيئة الى تنظيم عملية الحصول على المعلومات التي تهم الرأي العام في الداخل والخارج والمساهمة في التثقيف السياسي والتوعية الاجتماعية وشرح السياسة العامة للدولة وتسليط الضوء على الظواهر الاجتماعية والثقافية وإبعادها المختلفة الى جانب جمع المعلومات ذات الأهمية الإعلامية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ومعالجتها وتوثيقها آليا بما يسهل عملية الاستفادة المباشرة منها للرجوع اليها عند الحاجة ، وغيرها من الأهداف الرامية الى دعم الواقع الإعلامي وتعزيز دوره في خدمة المجتمع.

وأقر المجلس مشروع الاتفاقية النمطية للاصطياد الساحلي للأحياء المائية في المياه الإقليمية للجمهورية اليمنية المقدم من وزير الثروة السمكية ووجه باستكمال الاجراءات القانونية اللازمة بشأنها .

وتهدف الاتفاقية الى حماية الثروة السمكية وتنظيم عملية الاصطياد الساحلي وفق أسس قانونية ومنهجية تحمي الصيادين التقليديين وتعزز عملية تشجيع الاستثمار المرتكز على خلق القيمة المضافة وتوفير فرص العمل في القطاع السمكي وذلك من خلال الاستغلال الأمثل للثروة السمكية والحفاظ عليها وضمان ديمومتها باعتبارها ثروة وطنية متجددة وإقامة وتشغيل المنشآت السمكية والتوسع بها على البر.

وتنظم الاتفاقية عمليات منح حق الاصطياد وعائدات الدولة وطرق دفعها وتحديد نوعية القوارب وعددها وفتح وإغلاق مواسم الاصطياد للأحياء البحرية المختلفة والرقابة والتفتيش واحتياجات السوق المحلية من تلك الأحياء والتصدير ورسوم التسويق وكذا المسؤولية عن الغير وتعويض الصيادين التقليديين ومدة الاتفاقية وتاريخ إنفاذها الى غير ذلك من الاجراءات المعززة لعملية الاصطياد الساحلي وتنمية هذا القطاع.

واطلع المجلس على تقرير وزير الخدمة المدنية والتأمينات حول الإمكانات القائمة للمعهد الوطني للعلوم الادارية واهمية تطويرها والاستفادة منها في تدريب موظفي وحدات الجهاز الاداري للدولة وفقا لأهداف انشاء المعهد وتحديد اختصاصاته في المساهمة بالتنمية الادارية والبشرية .

واقر المجلس بهذا الشأن دعم قدرات المعهد البشرية والمادية ضمن مشروع تحديث الخدمة المدنية وإدراجه ضمن الوحدات المشمولة باعادة الهيكلة للعام القادم 2009م .

واكد المجلس دعم وتفعيل وتنشيط دور المعهد في مجالات التدريب والبحوث والدراسات وإشراكه في الاستشارات الادارية والمالية التي تقوم بها اجهزة الدولية المختلفة الى جانب ربط عملية التوظيف والترقية الوظيفية بالتدريب واجتياز الدورات التخصصية التي ينفذها المعهد الوطني للعلوم الادارية وذلك لما من شأنه رفع قدرات ومهارات قيادات وموظفي وحدات الجهاز الاداري للدولة على المستويين المركزي والمحلي .

ووافق المجلس على مشروع قرار مقدم من وزير الاوقاف والارشاد حول تطبيق احكام النظام المحاسبي الموحد على إثبات القيود المحاسبية للإيرادات ومصروفات الاوقاف والوصايا والترب واعداد الموازنات السنوية والحسابات الختامية لها مع الأخذ بعين الاعتبار احكام قانون الوقف الشرعي ولائحته التنفيذية ونصوص الواقفين.

واكد المجلس بدء تطبيق هذا النظام خلال العام المالي 2009م مصاحبا للنظام المحاسبي الحالي الذي سينتهي العمل به في 31 ديسمبر 2009م .. مشددا على الوزارة القيام خلال العام القادم بعملية حصر وتقييم كافة الأعيان والأصول الموقوفة بقيمتها الحالية وإثباتها في سجلات الأصول الى جانب اثبات الأعيان التي سيتم وقفها او شراؤها او استلامها بعد هذا التاريخ بقيمتها الحالية حسب تاريخ الوقفية او عقد الشراء او اتسلم العين .

واحال المجلس تقرير وزير النقل حول تقييم الاداء عن الاجراءات المتخذة بشأن المنخفض الجوي خلال الفترة (18 - 25)اكتوبر الماضي على اليمن والمقترح الخاص بآلية التنسيق مع الجهات الحكومية في مختلف أحوال الطقس الى لجنة وزارية لدراسة الموضوع والرفع الى المجلس بالنتائج مشفوعة بالإجراءات المطلوبة للاستفادة من التحذيرات المبكرة التي يوجهها المركز الوطني للأرصاد تجاه حالات الطقس لحماية المواطنين من أخطار تقلباتها على مدار العام بما في ذلك تأكيد التنسيق بين المركز والجهات الحكومية المعنية وفي المقدمة وسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمقروءة فيما يخص بث ونشر نشرة الأحوال الجوية في الحالات الاعتيادية والخاصة.

وفيما يتعلق بفعاليات الاخوة الوزراء على المستوى الخارجي اطلع المجلس على تقرير وزير الثقافة حول نتائج زيارته الى كل من دولتي الكويت وقطر الشقيقتين خلال الفترة من 26 - 31 اكتوبر المنصرم وعلى تقرير وزير حقوق الانسان عن مشاركتها في اعمال اللقاء الدولي لمجموعة القيادات النسوية الذي عقد مؤخرا بمدينة نيويورك .

الموافقة على اتفاقية قرض تمويل مشروع طريق عمران ـ صنعاء ـ ذمار ـ تعز ـ عدن

تشكيل لجنة لمراجعة مشروع القرار الجمهوري لإنشاء هيئة الاستعلامات والتوثيق الإعلامي

إقرار مشروع الاتفاقية النمطية للاصطياد الساحلي للأحياء المائية في المياه الإقليمية اليمنية

بمشاركة (13) دولة عربية

بدء أعمال الملتقى العلمي الخامس حول الضمانات الدستورية للمحاكمة العادلة

صنعاء/ سبأ:

بدأت أمس في صنعاء وبحضور رئيس مجلس القضاء الأعلى رئيس المحكمة العليا رئيس الدائرة الدستورية القاضي عصام عبدالوهاب السماوي أعمال الملتقى العلمي الخامس حول الضمانات الدستورية للمحاكمة العادلة وفقه القضاء الدستوري على هامش فعاليات الاجتماع الـ12 لاتحاد المحاكم والمجالس الدستورية العربية ، الذي تشارك فيه 13 دولة عربية .

وفي جلسة العمل الأولى التي رأسها المستشار بالمحكمة العليا الليبية احمد الطاهر الزاوي قدمت عدد من أوراق العمل والمداخلات حيث تناولت ورقة العمل المقدمة من رئيس المجلس الدستوري بالجمهورية التونسية فتحي عبد الناظر الضمانات الدستورية للمحاكمة العادلة وفقه القضاء الدستوري.. مشيرا الى ان المحاكمة العادلة مرتبطة أساسا بحقوق الإنسان وبحرياته .

واعتبر الناظر في ورقته ان الاجراءات الجزائية والضمانات تشكل عنصراً أساسيا للمحاكمة العادلة التي ترتكز على الموازنة بين الحقوق الواجب توفرها للشخص القائم في حقه التهمة من جهة ، ومصلحة المجتمع الذي يحاكمه من جهة اخرى .

فيما عبر أمين عام لجنة فينيسيا جاني بوكيكو في مداخلة له عن سعادته للمشاركة في هذا الملتقى .. مستعرضا نقاط المحاكم المتبعة في عدد من دول الاتحاد الاوروبي، والقوانين المنظمة لاعمال المحاكم والمجالس الدستورية فيها .

ودعا بكيكو اتحاد المحاكم والمجالس الدستورية العربية الى المشاركة في المؤتمر العالمي حول العدالة الدستورية المقرر انعقاده خلال الفترة القادمة في ايطاليا.

فيما استعرضت ورقة العمل التي أعدها الدكتور عبدالرحمن محمد ابو توته رئيس المحكمة العليا الليبية وعزام علي الديب المستشار بالمحكمة، الضمانات الدستورية للمحاكمة التي يوفرها المشرع الليبي.

وبينت الورقة دور المحكمة العليا ,و استقلالية القضاء، وحق التقاضي، وتعدد درجات التقاضي ، وعلانية الجلسات، وحق الدفاع .

ولفتت الورقة إلى التشريعات التي صدرت في ليبيا والتي ترى أن تطبيقها والالتزام بإحكامها يؤدي الى محاكمة عادلة ، وان منها ما يرقى الى مستوى الوثائق الدستورية ، كما هو الحال بالنسبة للوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الانسان في عصر الجماهير التي صدرت في 1988 وقوانين الإجراءات الجنائية والمرافعات المدنية والتجارية والاجراءات الشرعية والقضاء الاداري.

من جانبه استعرض نائب رئيس المحكمة الدستورية العليا المصرية المستشار رجب عبد الحكيم سليم في ورقة عمله الحقوق الطبيعية للإنسان ، وحقوقه في الحصول على محاكمة منصفة ، وحق الدفاع ، وملامح الرقابة الشرعية الدستورية التي باشرتها المحكمة الدستورية المصرية، والمبادئ التي أرستها المحكمة في المجالات التشريعية .

فيما بينت ورقة اليمن حول الضمانات الدستورية للمحاكمة العادلة في الدستور والقوانين اليمنية وتطبيقات المحكمة العليا(الدائرة الدستورية) التي أعدها نائب رئيس المحكمة العليا عضو الدائرة الدستورية،رئيس الدائرة التجارية القاضي محمد علي البدري .. بينت أن الدستور اليمني حاز قصب السبق بتوسيعه دائرة نطاق الرقابة القضائية على دستورية مجمل التشريع وتكريس دولة النظام والقانون وتجسيد الشرعية الدستورية .

وأعتبر البدري تجربة اليمن في مجال الضمانات الدستورية خطوة متقدمة ليس من حيث الرقابة على دستورية القوانين فحسب ، بل امتداده الى الرقابة على دستورية اللوائح والأنظمة والقرارات .. وتغليب النصوص الدستورية وسموها على غيرها من التشريعات.

وأوضح ان الدستور اليمني أفسح المجال أمام الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا في شمول رقابتها القضائية على دستورية اللوائح والأنظمة والقرارات .

ونوه ان المادة 152 من الدستور اليمني اكدت ذلك بأن شرعت وسيلتين إجرائيتين معا ، لا وسيلة واحدة ,عن طريق الدفع بعدم الدستورية ، او بطريق الدعوى المبتدأة.

في اجتماعه لمناقشة تقرير جهاز الرقابة والمحاسبة للفصل الثاني من العام المنصرم

مجلس الشورى يستمع إلى عرض عن تأثيرات الأزمة المالية العالمية على اليمن

محافظ البنك المركزي: لا خطر على النظامين المصرفي والمالي وتدخلنا بـ «367» مليون دولار في السوق لمواجهة الأزمة

صنعاء/ سبأ:

أكد محافظ البنك المركزي اليمني أحمد عبد الرحمن السماوي أنه لا خطر للأزمة المالية العالمية على النظامين المالي و المصرفي في اليمن.. مؤكداً أن الاحتياطيات الخارجية للبنك المركزي آمنة لاستثمارها في بنوك ذات تصنيف عال و لأنها موزعة في بلدان مختلفة.

جاء ذلك في العرض الذي قدمه محافظ البنك المركزي أمام أعضاء مجلس الشورى في الجلسة التي عقدت امس الثلاثاء برئاسة الأخ عبد العزيز عبد الغني رئيس مجلس الشورى، وذلك في إطار الاجتماع الرابع للمجلس والمخصص لمناقشة التقرير الدوري للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة عن أعماله الرقابية للفصل الثاني من العام المالي الماضي 2007م.

وقال إن نسبة بسيطة جداً من أصول البنوك التجارية والإسلامية مستثمرة في الخارج في شكل ودائع وحسابات جارية لمواجهة التزامات الاعتمادات المستندية، مما يستبعد احتمال تعرض هذه البنوك بأي حال من الأحوال لتأثيرات الأزمة المالية العالمية.

لكن محافظ البنك المركزي أشار إلى تأثيرات هذه الأزمة على الموازنة العامة وعلى ميزان المدفوعات، بسبب تأثيرها على تدفق المنح والمساعدات، وتحويلات اليمنيين المقيمين في الخارج.

وقال إن البنك المركزي في سياق حرصه على استثمار احتياطياته ضمن مستويات آمنة يركز على ثلاث أولويات هي: الأمان، والسيولة،والربحية.. مستعرضاً التوزيع الجغرافي للاحتياطيات الخارجية للبنك، كما بين التوزيع الحالي لمحفظة البنك على مستوى العملات الأجنبية.. لافتاً إلى الإصلاحات النقدية التي اعتمدتها الدولة وكان لها بالغ الأثر في تجنيب اليمن آثار الأزمة المالية العالمية.

ويأتي في مقدمة الإصلاحات التي عددها محافظ البنك المركزي صدور مجموعة من القوانين المنظمة للعمل المصرفي وفي مقدمتها قانون البنك المركزي رقم 14 لسنة 2000 الذي أعطى البنك استقلالية كبيرة في إدارة الشأن النقدي في البلاد.

و أشار المحافظ إلى ان البنك اتخذ جملة من الإجراءات الرقابية الاحترازية التي شملت الاتباع الصارم لمعايير كفاية رأس المال، ومعايير الائتمان، والوعي بالمخاطر المحتملة فضلاً عن الرقابة المكتبية ومخصصات الديون.

وأورد محافظ البنك المركزي عبدالرحمن السماوي جملة من الإجراءات والتدابير التي اتخذها البنك أثناء الأزمة المالية العالمية، ومن أهمها التدخل بـ367 مليون دولار في السوق، وإمداد البنوك باحتياجاتها من السيولة نقداً والتوجيه بتنفيذ عمليات التمويل المطلوبة للبنوك في نفس اليوم، وإلغاء التأمينات على الضمانات والاعتمادات المستندية من متطلبات الاحتياطي الإلزامي للبنوك.

ولفت إلى أنه لم يكن هناك أي تكسير لأذون الخزانة أو شهادات الإيداع، في وقت جرى التأكيد على البنوك بأخذ الحيطة والحذر وإلزامها بالتقيد بمعايير الرقابة الاحترازية، وكذا الالتزام الصارم بمعايير الائتمان المبلغة للبنوك، ومنح هذه البنوك تسهيلات بصرف شيكات المقاصة وكشف حساب البنوك لمدة يومين.

واستعرض محافظ البنك المركزي أهم النتائج التي أثمرتها الإجراءات المتخذة من قبل البنك، و من أهمها: كفاية رأس المال التي ارتفعت إلى 12 بالمائة عام 2007م بعد أن كانت 1بالمائة فقط عام 1997م، والإيفاء بمعايير بازل، و تطور حقوق الملكية للبنوك، و التي وصلت إلى مائة مليار ومائتي مليون ريال ارتفاعاً من نحو 18 ملياراً عام 1998م، فيما بلغ حجم الودائع لدى البنوك تريليونا و167 مليار ريال في سبتمبر 2008م.

وأوضح محافظ البنك المركزي أن أرصدة الودائع لدى البنوك بلغت في أكتوبر 2008م تريليوناً و177مليار ريال ارتفاعاً من تريليون و123 مليار ريال في سبتمبر 2008.

وعن الإجراءات التي سيتخذها البنك المركزي اليمني في المستقبل أوضح محافظ البنك عبد الرحمن السماوي أنه سيجري تكثيف مبيعات العملة الأجنبية، والمحافظة على استقرار الصرف باستخدام أدوات السياسة النقدية ومنها: خفض أو رفع أسعار الفائدة، ونسبة الاحتياطي الإلزامي، وإصدار شهادات الإيداع لامتصاص السيولة وإصدار أذون الخزانة.

هذا وقد تقدم أعضاء مجلس الشورى بجملة من الاستفسارات فيما يتعلق بالسياسة النقدية، منوهين بالدور الهام الذي يؤديه البنك المركزي، وأشادوا بشكل خاص بالإجراءات التي اتخذها لحماية النظامين المالي والمصرفي من التأثيرات السلبية للأزمة المالية العالمية.

و دعا أعضاء مجلس الشورى إلى ضرورة إصدار تشريع يعنى بالإقراض والدين العام، وبأهمية توجيه مدخرات البنوك للقيام باستثمارات تحرك عجلة التنمية وتخلق المزيد من فرص العمل.

هذا وسيواصل مجلس الشورى عقد جلسات اجتماعه الرابع يوم السبت القادم بمشيئة الله تعالى.

وكان المجلس قد استعرض محضر جلسته السابقة وأقره.

حضر جلسة امس رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة الدكتور عبد الله عبد الله السنفي، و وكلاء الجهاز، ووكلاء وزارة المالية، ووكيلا محافظ البنك المركزي اليمني، وعدد من المسئولين في الجهات ذات العلاقة.